

Distr.: General
28 July 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٩١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل: القذائف

مسألة القذائف من جميع جوانبها

تقرير الأمين العام**

موجز

أعد هذا التقرير فريق الخبراء الحكوميين المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٦٧/٥٩،
لمعالجة مسألة القذائف من جميع جوانبها، بما في ذلك تحديد المجالات التي يمكن التوصل
بشأنها إلى توافق في الآراء.

ويناقش التقرير المعلومات الأساسية والحالة الراهنة فيما يتعلق بالقذائف، ويحدد عدداً
من القضايا الرئيسية التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار من أجل معالجة شاملة لمسألة القذائف من
جميع جوانبها. وتتضمن هذه المسائل، في جملة أمور، الخلفية الأمنية العالمية والإقليمية. التي توفر
(أو تفتقد) الحافز الذي يدفع إلى تطوير القذائف واختبارها وإنتاجها واقتنائها ونقلها وحيازتها
ونشرها واستخدامها؛ وإضافة إلى ظروف نقل واستخدام أنواع معينة من القذائف وتكنولوجيا
القذائف من جانب الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول؛ وقضايا نزع السلاح وتحديد
الأسلحة وعدم انتشارها؛ والعلاقة المتبادلة بين العقائد والاستراتيجيات والسلوك المتعلق
بالقذائف؛ والأهمية النسبية للقذائف التسيارية والانسيابية إضافة إلى القذائف التي تستخدم
بوصفها وسائل إيصال لأسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة التقليدية؛ والقذائف الدفاعية؛
وزيادة مساهمة القدرات الفضائية في طائفة واسعة من الجهود البشرية.

* A/63/150.

** قُدِّم هذا التقرير عند اختتام أعمال فريق الخبراء الحكوميين في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.



وخلص الفريق، إلى أمور شتى، منها أهمية مواصلة الجهود الدولية للتعامل مع مسألة القذائف التي تزداد تعقيداً، وذلك تحقيقاً للسلام والأمن الدوليين، فضلاً عن مواصلة التداول بشأن هذه المسألة، مع تركيز الاهتمام تحديداً على المجالات الحالية والناشئة للتوافق في الآراء. كما ركز الفريق على الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في توفير آلية أكثر تنظيمياً وفعالية لبناء هذا التوافق.

كتاب الإحالة

أتشرف بأن أقدم طيه تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بمسألة القذائف من جميع جوانبها. وهو الفريق الذي قمت بتعيينه عملاً بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٦٧/٥٩. وقد عين الخبراء الحكوميين التالية أسماؤهم أعضاءً في الفريق:

حميد بايضي نجاد (الدورة الأولى)

مدير عام للشؤون السياسية الدولية

وزارة الخارجية

جمهورية إيران الإسلامية

عماد م. ب. بن شعبان (الدورة الثالثة)

سكرتير ثالث

البعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لدى الأمم المتحدة

نيويورك

سونغ - يو شوي

وزير مفوض

سفارة جمهورية كوريا في البرازيل

ميشيل ج. كومبرينك

نائب مدير لشؤون نزع السلاح النووي وعدم انتشاره

وزارة الخارجية

جنوب أفريقيا

بير س. فيشر

مستشار خاص في وزارة الخارجية لشؤون عدم الانتشار

وزارة الخارجية

الدانمرك

كارلوس فورادوري

مستشار لنائب وزير الخارجية

وزارة الخارجية

الأرجنتين

أمانديب سينغ جيل

مدير

شؤون نزع السلاح والأمن الدولي

وزارة الخارجية

الهند

هيلموت هوفمان

رئيس شعبة تحديد الأسلحة النووية وعدم الانتشار

وزارة الخارجية الاتحادية

ألمانيا

طارق عثمان حيدر

أستاذ زائر في الدراسات الاستراتيجية

وزارة الدفاع الوطني، إسلام آباد،

وعضو مجلس الرقابة المعني بضوابط الصادرات الاستراتيجية

وزارة الخارجية

باكستان

ألفريدو لاييه

نائب الممثل الدائم

البعثة الدائمة لشيلى لدى الأمم المتحدة

نيويورك

شينغون ما (الدورة الأولى)

مدير شعبة

إدارة تحديد الأسلحة ونزع السلاح

وزارة الخارجية، جمهورية الصين الشعبية

دونالد أ. ماهلي

نائب مساعد وزير للحد من التهديدات وضوابط الصادرات والمفاوضات

مكتب الأمن وعدم الانتشار الدوليين

وزارة الخارجية

الولايات المتحدة الأمريكية

إريك مارزولف
مستشار سياسي لدى وفد الشؤون الاستراتيجية
مكتب عدم الانتشار ونزع السلاح
وزارة الدفاع
فرنسا

غريغوري أي. ماشكوف
نائب مدير
إدارة الشؤون الأمنية ونزع السلاح
الاتحاد الروسي

سانتياغو إيرازابال موراو (الرئيس)
شعبة نزع السلاح والتكنولوجيات الحساسة
وزارة الخارجية
البرازيل

رضا نجفي (الدورة الثالثة)
مدير إدارة نزع السلاح والأمن الدولي
وزارة الخارجية
جمهورية إيران الإسلامية

غرزوغورز م. بوزنانسكي
نائب مدير
إدارة السياسات الأمنية
وزارة الخارجية
جمهورية بولندا

آندي راخميانتو
نائب مدير
مديرية الأمن ونزع السلاح الدوليين
وزارة الشؤون الخارجية
إندونيسيا

روديكا راديان - غوردون (الدورتان الثانية والثالثة)
 مديرة، إدارة تحديد الأسلحة
 وزارة الخارجية
 إسرائيل

س. م. علي روباتجازي (الدورة الثانية)
 البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة
 نيويورك

تاكابا سوتو
 مدير مركز تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار
 معهد اليابان للشؤون الدولية
 اليابان

لاجلو جاتماري
 إدارة السياسات الدفاعية
 وزارة الدفاع
 هنغاريا

تشوكا أوديبييا
 مدير
 وزارة الخارجية
 نيجيريا

داكسو وانغ (الدورة الثالثة)
 نائب مدير
 إدارة تحديد الأسلحة ونزع السلاح
 وزارة الخارجية
 الصين

آندرو وود
 رئيس سياسات مراقبة الصادرات ومكافحة الانتشار وتحديد الأسلحة
 وزارة الدفاع
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

عمر عامر يوسف
مستشار
وزارة الخارجية
مصر

دوئهاي يو (الدورة الثانية)
نائب مدير
إدارة تحديد الأسلحة
وزارة الخارجية
الصين

ميريام زفي (الدورة الأولى)
نائب المدير العام للشؤون الاستراتيجية
وزارة الخارجية
إسرائيل

وقد أعد هذا التقرير في الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وحزيران/يونيه ٢٠٠٨، التي عقد خلالها الفريق ثلاث دورات، الأولى في الفترة من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، والثانية في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، والثالثة في الفترة من ٢ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وذلك في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

ويود أعضاء الفريق الإعراب عن تقديرهم للمساعدة التي تلقوها من أعضاء الأمانة العامة للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص من السيد كورتيس رينولد من فرع أسلحة الدمار الشامل، إدارة شؤون نزع السلاح، الذي عمل أمين سر للفريق، واهغورو بال سينغ سيدهو وأليسون بايلز، اللذين عملا بصفتهما استشاريين للفريق.

ويعرب الفريق أيضاً عن امتنانه للممثل السامي لشؤون نزع السلاح، سيرجيو دي كيروز دوارتي، لمساندته المتواصلة في جميع أعماله.

وقد طلب فريق الخبراء الحكوميين إليّ، بصفتي رئيسه، أن أقدم إليكم باسمه التقرير المرفق الذي اعتمده الفريق بالإجماع.

(توقيع) سانتياغو إيرازابال موراو

الرئيس

تصدير من الأمين العام

طالما ساورت المجتمع الدولي مشاعر القلق بشأن تراكم القذائف التسيارية وغيرها من أنواع القذائف وانتشارها وتقدمها التقني والتهديد باستخدامها. وقد واجهت الدول هذا القلق باتخاذ مختلف التدابير المنفردة أو الثنائية أو المتعددة الأطراف. وبرغم ما أبداه المجتمع الدولي من مشاعر الانشغال، لا يوجد أي معيار مقبول عالمياً أو صك يضبط تحديداً تطوير القذائف أو اختبارها أو إنتاجها أو اقتنائها أو نقلها أو نشرها أو استخدامها.

وقد أعد هذا التقرير فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٧/٥٩، وهو ثالث المساعي التي تقوم بها الأمم المتحدة لمعالجة مسألة القذائف من جميع جوانبها.

ويتناول هذا التقرير عدداً من المسائل الهامة التي ينبغي مراعاتها لمعالجة مسألة القذائف من جميع جوانبها وبطريقة شاملة.

واحتلاف الآراء بشأن مسألة القذائف وطابعها المعقد قد أفضى بالفريق إلى الاستنتاج بأن استمرار الجهود الدولية أمر مهم لمعالجة هذه المسألة، مع التركيز تحديداً على مواصلة المداولات بشأن المجالات الحالية والناشئة لتوافق الآراء. وأنه مع الارتياح بالتركيز الذي يوليه الفريق للدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في توفير آلية أكثر تنظيماً وفعالية لبناء هذا التوافق في الآراء.

كما أود أن أعرب عن تقديري لأعضاء الفريق لانجازهم الأعمال المناطة بهم، وأثني على تقريرهم المقدم إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

المحتويات

الفقرات	الصفحة	الفصل
١٠	٤-١	أولاً - مقدمة
١٠	٨-٥	ثانياً - لمحة عامة
١١	١٥-٩	ثالثاً - الاتجاهات والتطورات
١٣	١٧-١٦	رابعاً - المسائل المتصلة بالقذائف من جميع جوانبها
١٤	٢٣-١٨	خامساً - الاستنتاجات

أولاً - مقدمة

١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ ألف، أنشئ أول فريق خبراء حكوميين في الفترة من تموز/يوليو ٢٠٠١ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٢ لمساعدة الأمين العام في إعداد تقرير عن مسألة القذائف من جميع جوانبها. وقد رحبت الجمعية العامة بذلك التقرير الأول في قرارها ٧١/٥٧ و ٣٧/٥٨، المعنونين "القذائف". وعملاً بقرار الجمعية العامة ٣٧/٥٨، أنشئ الفريق الثاني للخبراء الحكوميين في عام ٢٠٠٤ لمساعدة الأمين العام على مواصلة بحث مسألة القذائف من جميع جوانبها. ولكن، لم يتم في ذلك الوقت التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إعداد تقرير نهائي نظراً للطابع المعقد الذي اتسمت به المسائل المطروحة.

٢ - وعملاً بقرار الجمعية العامة ٦٧/٥٩، أعد الأمين العام، بدعم من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، تقريراً للمساهمة في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى معالجة مسألة القذائف من جميع جوانبها، من خلال تحديد المجالات التي يمكن التوصل بشأنها إلى توافق في الآراء. وقد أحاطت الجمعية العامة علماً، بموجب قرارها ٥٩/٦١، بتقرير الأمين العام (A/61/168).

٣ - وعملاً كذلك بالقرار ٦٧/٥٩، عين الأمين العام فريقاً ثالثاً من الخبراء الحكوميين من ٢٣ دولة (الاتحاد الروسي والأرجنتين وإسرائيل وألمانيا واندونيسيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان والبرازيل وبولندا والجمهورية العربية الليبية وجمهورية كوريا و جنوب أفريقيا والدانمرك وشيلي والصين وفرنسا ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيجيريا والهند وبنغلاديش والولايات المتحدة الأمريكية واليابان) لمواصلة البحث في مسألة القذائف من جميع جوانبها، بما في ذلك تحديد المجالات التي يمكن بشأنها التوصل إلى توافق في الآراء.

٤ - وعقد الفريق ثلاث دورات في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ومن ٢٥ إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ ومن ٢ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. وأجرى تبادلًا شاملاً وعمقاً للآراء بشأن جميع جوانب مسألة القذائف ثم أقر هذا التقرير بتوافق الآراء.

ثانياً - لمحة عامة

٥ - ما فتئت مسألة القذائف تشكل محور اهتمام وحوار ونشاط دولي متزايد. وفي ضوء ما تطوي عليه القذائف من إمكانات لنقل وإيصال حمولة من أسلحة الدمار الشامل بسرعة ودقة فقد أصبحت تمثل مسألة سياسية وعسكرية هامة من حيث النوعية. وبالإضافة إلى

ذلك، فإن تنوع الاهتمامات الدولية بشأن القضايا المتصلة بالقذائف يشكل تحدياً معيناً أمام الجهود الرامية إلى معالجة المسألة في المحافل المتعددة الأطراف.

٦ - وما تقوم به الدول من تطوير واختبار وإنتاج واقتناء ونقل وحياسة ونشر واستخدام للقذائف، يرتبط بطرق شتى بسيناريو الأمن المتوخى على الصعيدين العالمي و/أو الإقليمي. وترى بعض الدول أن سيناريو الأمن في الحوار الإقليمي المباشر هو العامل المحدد الرئيسي في مفهومها للتهديد، في حين تستجيب دول أخرى للتطورات الأمنية العالمية والإقليمية على السواء وللتوسع في قدرات القذائف الوطنية ولما يتصل بذلك من عناصر الوضع العسكري أثر هام على تقييمات الأمن العامة على كلا الصعيدين العالمي والإقليمي.

٧ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما تستخدمه الجهات الفاعلة من غير الدول من قذائف موجهة وغير موجهة مسلحة تقليدياً ينجم عنه بدوره أثر على الأمن العالمي الإقليمي.

٨ - وبرغم الجهود المبذولة، داخل الأمم المتحدة أم خارجها، لا توجد أي معايير أو معاهدات أو اتفاقات عالمية تنظم تطوير القذائف الموجودة أو اختبارها أو إنتاجها أو اقتنائها أو حيازتها أو نقلها أو نشرها أو استخدامها. بيد أن بعض المعاهدات والاتفاقات السابقة والحالية، سواء كانت ثنائية أم شاملة لعدة أطراف أم إقليمية أم متعددة الأطراف، لا تضم أحكاماً محددة بشأن أنماط خاصة أو جوانب معينة للقذائف. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اتخذت أيضاً بعض الدول تدابير منفردة للتعامل مع مسألة القذائف.

ثالثاً - الاتجاهات والتطورات

٩ - يشكل الدور الهام للقذائف المتعددة الأنماط، التقليدية وغير التقليدية معاً، على نحو ما تنطوي عليه عقائد الجيوش في دول عديدة والسياسات الأمنية الوطنية والإقليمية التي تتبعها، بما في ذلك إمكاناتها للاضطلاع بأدوار هجومية ودفاعية، اتجاهات متواصلاً ومتزايد الاتساع. وقد ظل تطوير القذائف واختبارها وإنتاجها واقتنائها ونقلها والتوسط في الحصول عليها وحيازتها ونشرها واستخدامها مصدر قلق أو اهتمام أممي بالنسبة للسلم والأمن الدوليين على الصعيدين العالمي والإقليمي.

١٠ - وجرى، منذ تقرير الفريق الأول من الخبراء الحكوميين في تموز/يوليه ٢٠٠٢ (A/57/229)، تطوير القذائف بمختلف أنواعها وأدخلت عليها التحسينات التكنولوجية ومع تحديث بعضها وإخضاعها لاختبار الطيران ثم نقلها إما كنظم كاملة أو كأجزاء مكونة لها. وما برح يتزايد استخدام القذائف والصواريخ المزودة برؤوس تقليدية. مع تطوير الصواريخ واستخدامها ضد أجسام موجودة في الفضاء الخارجي.

١١ - وما زالت الدول تلتزم بتدابير مختلفة لمواجهة خصائص هذه القذائف وإمكاناتها الخاصة. وثمة آراء متناقضة بشأن آثار الدفاعات الصاروخية.

١٢ - ومن شأن التطورات والتحسينات التي طرأت على الخصائص التقنية والقدرات التنفيذية للقذائف، التسيارية والانسيابية معاً، بما فيها تلك القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل، أن تتيح بعض النظم تحقيق تأثير أعمق وأداء أفضل من حيث السرعة والدقة والمدى وتفادي الخطر. ولا يزال استخدام التكنولوجيات الشبيهة يقتصر على دول قليلة، مع أنه باتت أكثر انتشاراً على القذائف الانسيابية. كما يجري تطوير القذائف الانسيابية فوق الصوتية.

١٣ - وتواصل جميع القوات المسلحة تقريباً ضم مجموعة مختلفة من القذائف المزودة بأسلحة تقليدية إلى ترساناتها ثم استخدامها لأداء أدوار متخصصة في العمليات العسكرية، إما كجزء من عملياتها للتحديث و/أو كجزء من استعراضاتها للعقائد العسكرية. ومع أن القذائف المزودة برؤوس نووية لم تستخدم قط، فإنها لا تزال تحظى بدور هام في عقائد بعض الدول.

١٤ - وازداد نشاط الدول ومجموعات الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في المحافل الدولية والإقليمية والثنائية التي تتناول مسائل تتعلق تحديداً بالقذائف. وأنشئت بعض الآليات أو المؤسسات الجديدة، فيما تواصل الآليات الحالية أداء دورها. وتختلف هذه الآليات ما بين قرارات الأمم المتحدة المختلفة إلى تدابير تتخذها منظمات إقليمية عديدة، إضافة إلى المبادرات المتعددة الأطراف وتلك التي يشارك فيها أكثر من طرف أو طرفين أو المبادرات المنفردة التي تتخذها بعض الدول. بيد أنه لم توجد بعد أي معايير أو معاهدات أو اتفاقات عالمية تضبط تطوير القذائف واختبارها وإنتاجها واقتنائها وحيازتها ونقلها ونشرها واستخدامها.

١٥ - وقد صدر في إطار منظومة الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٢ عدد من القرارات التي تتناول بصورة انتقائية مسألة القذائف. إذ أصدرت الجمعية العامة عدداً من القرارات التي تتناول مسألة القذائف وأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وبعض هذه القرارات يعرض سنوياً أو كل سنتين على اللجنة الأولى (قضايا نزع السلاح والأمن الدولي) للجمعية العامة. وقد تناول مجلس الأمن، ضمن إطار ولايته، مسألة القذائف سواء من الجانب المواضيعي أو في السياق الإقليمي أو فيما يخص كل بلد يعينه من خلال إصداره عدداً من القرارات.

رابعاً - المسائل المتصلة بالقذائف من جميع جوانبها

١٦ - لالتماس المجالات التي يمكن التوصل بشأنها إلى توافق في الآراء، على النحو الذي حددته الجمعية العامة في القرار A/59/67، أثار الخبراء وناقشوا القضايا الرئيسية التي ينبغي مراعاتها بالنسبة للقذائف وبما يكفل معالجة شاملة لمسألة القذائف من جميع جوانبها. وتشمل هذه المسائل، ضمن أمور أخرى، الخلفية الأمنية (العالمية والإقليمية معاً) التي توفر (أو تفتقد) الحافز الذي يدفع إلى تطوير القذائف، واختبارها وإنتاجها واقتنائها ونقلها وحيازتها ونشرها واستخدامها؛ وكذلك ظروف نقل واستخدام أنواع معينة من القذائف وتكنولوجيا القذائف من جانب الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول؛ وقضايا نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم انتشارها؛ والعلاقة المتبادلة بين العقائد، والاستراتيجيات والسلوك المتعلق بالقذائف؛ والأهمية النسبية للقذائف التسيارية والانسيابية إضافةً إلى القذائف التي تستخدم بوصفها وسائل إيصال لأسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة التقليدية؛ ثم القذائف الدفاعية؛ وزيادة مساهمة القدرات الفضائية في طائفة واسعة من الجهود البشرية.

١٧ - وأدرك الخبراء أن الطابع المعقد لمسائل القذائف، التي يترتب عليها، فضلاً عن جوانبها التقنية المختلفة، آثار استراتيجية وسياسية واقتصادية وتجارية، يتسم بالتعقيد بسبب تباين المفاهيم بشأن الطابع الذي يدعو للقلق. وفي حين أن هذه الجوانب قد جعلت من الصعب أن يتوصل هذا الفريق إلى توافق في الآراء بشأن الكثير من المسائل المتصلة بالقذائف، الأساسية منها والمحددة، فقد حدد الخبراء، مع ذلك، العناصر التالية للنظر فيها خلال مناقشات أخرى لمسألة القذائف من جميع جوانبها، دون الموافقة بالضرورة على جميعها:

(أ) الأهمية المتنامية للقذائف، بحكم خصائصها الرئيسية، في إطار طائفة من الاستخدامات المحتملة.

(ب) إمكانية تسليح القذائف التسيارية والانسيابية برؤوس حربية تقليدية وغير تقليدية. ويثير كلا البديلين شواغل أمنية بارزة على الصعيدين العالمي والإقليمي معاً، فهي شواغل لا تنشأ فحسب عن قدرتها على إيصال أسلحة الدمار الشامل أو ذخائر تقليدية، إنما عن الصعوبة في التمييز بين القذيفة المسلحة تسليحاً تقليدياً وتلك المسلحة تسليحاً غير تقليدي أثناء تحليقها.

(ج) تنامي استخدام القذائف الانسيابية كنظام إيصال للذخائر التقليدية من جانب الدول القادرة على تطويرها أو اقتنائها، على الرغم من الدور المتخصص للقذائف الأخرى.

- (د) تطوير القذائف المزودة بإمكانات تزيد قدراتها على المناورة وبمجموعة من التدابير المضادة التي تهدف إلى هزيمة تلك النظم.
- (هـ) السمات المشتركة بين تكنولوجيا القذائف ومركبة الإطلاق الفضائية، وحق جميع الدول في تطوير واستخدام التكنولوجيا المتصلة بالفضاء لأغراض سلمية، وضرورة معالجة الشواغل الأمنية دون المساس بالاستخدامات السلمية للتكنولوجيات المتعلقة بالفضاء.
- (و) الظروف التي تمكّن الجهات الفاعلة من غير الدول من الوصول إلى منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد وإلى ما يتصل بها من تكنولوجيات ومن استخدامها.
- (ز) أثر استخدام الدول للقذائف الموجهة وغير الموجهة المزودة برؤوس حربية تقليدية على الأمن الإقليمي والعالمي.
- (ح) أثر احتمال استخدام الدول أو التهديد باستخدامها القذائف الحاملة لرؤوس حربية من أسلحة الدمار الشامل على السلم والأمن الدوليين.

خامسا - الاستنتاجات

- ١٨ - ارتأى الفريق أنه كان مهماً لتحقيق السلام والأمن الدوليين مواصلة الجهود الدولية للتعامل مع مسألة القذائف التي تزداد تعقيداً، مع مواصلة التداول بشأن هذه المسألة وتركيز الاهتمام تحديداً على المجالات الحالية والناشئة للتوافق في الآراء.
- ١٩ - وركز الفريق على الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إتاحة آلية أكثر تنظيماً وفعالية لبناء هذا التوافق في الآراء.
- ٢٠ - كما وافق الفريق على أنه نظراً للطابع المعقد للمسألة، يظل من الضروري اتباع نهج الخطوة - خطوة رغم عدم تسليط الضوء على أي إجراء بعينه أو مجموعة من الإجراءات المتخذة بشأن القذائف.
- ٢١ - ولاحظ الفريق أنه سيكون من المجدي السعي إلى وضع تصورات لطريقة تصنيف القذائف ووصفها وكيفية ترابط جوانبها المختلفة (الاستراتيجية والسياسية والتقنية والاقتصادية والتجارية) فضلاً عن أثرها على السيناريوهات الأمنية العالمية و/أو الإقليمية.
- ٢٢ - ولاحظ الفريق أن نهج الخطوة - خطوة هذا يمكن كذلك أن يشمل أموراً شتى، منها الجهود الرامية إلى مواصلة تحسين التدابير الوطنية الحالية لمراقبة نقل وتصدير

القذائف وما يتصل بها من مواد، بما فيها التكنولوجيا؛ مع تقديم الدول، عند الاقتضاء، تقارير تتضمن معلومات ذات صلة بالقذائف في إطار مختلف آليات الأمم المتحدة للإبلاغ؛ والجهود الرامية إلى تعزيز الأمن العالمي والإقليمي، بما في ذلك التسوية السلمية للتزاعات وتعزيز الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي.

٢٣ - ولاحظ الفريق أيضاً أنه يمكن للدول أن تضع كذلك، حسب الاقتضاء، تدابير طوعية للشفافية وبناء الثقة ضمن أطر ثنائية أو إقليمية أو عالمية، بهدف زيادة إمكانية التنبؤ دون أن تغيب عن النظر الأهداف العامة لتزع السلاح وعدم الانتشار.